المبادرات وشروطها

انشغل الاعلام العربي، طوال الأسابيع الماضية، في مناقشة المبادرة السعودية للتسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، وقيل في خضم هذه المناقشة كلام كثير في العمق، وكلام كثير في السطح. ومهما كان الهدف الفعلي لهذا الكلام، وسواء كان نابعاً من القناعات أم متحركاً بفعل اشارات تأتي من هذا المركز أو ذاك، إلاّ أن حصيلته النهائية كانت كشفاً عن مجموع الأبعاد التي تحيط بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومجموع الشروط العربية التي يجب أن تتوافر لإعلان أي مبادرة عربية، وكذلك مجموع الشروط الدولية التي من الضروري أن تتوافر سلفاً لتقرير جدوى طرح أي مبادرة عربية أو تأجيلها.

ومهما كان القرار الذي سيصدر عن القمة العربية في فاس بشأن المبادرة السعودية، قرار قبول أو قرار رفض أو قرار تعديل أو قرار تجاهل، فإن حصيلة المناقشة العلنية التي تمت، تطرح مجموعة من القضايا التي بات مطلوباً من الفكر السياسي العربي أن يحدد مواقف حاسمة بشأنها، يجعل منها بديهيات متعارفاً عليها، تدخل في صلب أي مبادرة، وتكون بمثابة القوانين التي تحكم إعدادها أو مناقشتها أو إعلانها والعمل من أجلها.

القضية الأولى هي أن جزءاً كبيراً من الجهد العربي انصب على الفلسطينيين وعلى منظمة التحرير الفلسطينية طالباً، بكثير من الضغوط، تحديد موقف علني صريح من المبادرة السعودية، وقبل ذلك من المبادرة الاوروبية، ومعتبراً ذلك شرطاً من شروط الاستمرار أو التوقف عن الحركة. ومنطق الذين طالبوا منظمة التحرير بتحديد هذا الموقف، أنهم يعملون من أجل فلسطين، ولذلك فإن منظمة التحرير هي الطرف المعني بالقول: نعم أو لا. نعم من أجل أن يستمروا، ولا كي يتوقفوا.

إن التوجه لتقرير أي نشاط عربي انطلاقاً من هذه النقطة، يطرح المسألة الجوهرية الأولى التي نحن بصددها: هل يكون العرب أداة لدعم فلسطين، أم تكون فلسطين أداة